العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

ازمة المياه بين العراق وتركيا واثرها على العلاقات السياسية والاقتصادية (٢٠١٠- ٢٠٢٥)

م.د محمد جاسم حسين عبيد
جامعة القادسية كلية الزراعة

Water Crisis Between Iraq and Turkey and Its Impact on Political and Economic Relations (2010–2025)

Lecturer phD, Mohammed Jassim Hussein
Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Al-Qadisiyah / College of Agriculture
Mohmmed_J@qu.edu.iq

الملخص

تبحث الدراسة أزمة المياه بين العراق وتركيا خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥) من منظور استراتيجي يربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية. وتركز على أهمية نهري دجلة والفرات في الأمن المائي العراقي، وتناقش تأثير السياسات المائية في دول المنبع على العلاقات الثنائية. كما تستعرض أبرز التداعيات الاقتصادية للأزمة، وتخلص إلى ضرورة تبني مقاربة تكاملية تقوم على التعاون الإقليمي وتحسين إدارة الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية: (ازمة المياه، الاثار السياسية، الاثار الاقتصادية، الحلول والمعالجات)

Abstract

This study examines the Iraq–Turkey water crisis (2010–2025) from a strategic perspective linking political and economic dimensions. It highlights the significance of the Tigris and Euphrates rivers for Iraq's water security and analyzes how upstream water policies influence bilateral relations. The study also outlines key economic impacts and emphasizes the need for an integrated approach based on regional cooperation and improved water resource management.**Keywords: (Water Crisis, Political Impacts, Economic Impacts, Solutions and Policy Responses)**

المقدمة

تشكل الموارد المائية من المرتكزات الأساسية لاستقرار الدول وتنميتها، ولا سيما في المناطق التي تعاني من محدودية المياه وتزايد الطلب عليها. وفي هذا السياق، تبرز أزمة المياه بين العراق وتركيا بوصفها إحدى القضايا الحيوية التي تعكس تعقيدات التفاعل بين الجغرافيا السياسية وإدارة الموارد الطبيعية. إذ يشكل نهرا دجلة والفرات المصدر الرئيس للمياه في العراق، الأمر الذي يجعل أي تغير في تدفقاتهما ذا تأثير مباشر على مختلف القطاعات الحيوية. وخلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥)، شهدت هذه الأزمة تطورات ملحوظة نتيجة السياسات المائية في دول المنبع، إلى جانب التحديات الداخلية المرتبطة بضعف الإدارة المائية والتغيرات المناخية. وقد أدى ذلك إلى بروز تداعيات متعددة الأبعاد، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية، وأثرت في طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حيوياً يرتبط بالأمن المائي، الذي يعد أحد أهم مكونات الأمن الوطني للدولة. كما تسهم في تسليط الضوء على طبيعة التحديات التي يواجهها العراق في إدارة موارده المائية المشتركة، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من خلال تحليلها للانعكاسات السياسية والاقتصادية لأزمة المياه، مما يوفر فهماً أعمق لتأثير هذه الازمة في طبيعة العلاقات الاقليمية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد أزمة المياه بين العراق وتركيا خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥)، من خلال التركيز على الأهمية الاستراتيجية لنهري دجلة والفرات، وبيان الآثار السياسية الناجمة عن الأزمة، فضلاً عن، دراسة تداعياتها الاقتصادية. كما تسعى إلى تقييم واقع الإدارة المائية في العراق، واستكشاف أبرز التحديات التي تواجهها، وصولا إلى طرح مجموعة من المعالجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن المائي. كما تقدم الدراسة رؤية تحليلية يمكن ان تفيد صناع القرار والباحثين في صياغة سياسات أكثر فاعلية لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه وتعزيز التعاون الإقليمي.

اشكالية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية محورية مفادها: كيف أثرت أزمة المياه بين العراق وتركيا في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وما مدى قدرة العراق على مواجهة تداعياتها في ظل التحديات الداخلية والخارجية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١– ما هو الاطار العام لازمة المياه وماهي الأهمية الاستراتيجية لمياه نهري دجلة والفرات بالنسبة للعراق؟

٢– كيف انعكست السياسات المائية التركية على مسار العلاقات السياسية بين العراق وتركيا؟

٣– ما أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن تراجع الموارد المائية في العراق؟

٤– ما أبرز الحلول والمعالجات الممكنة لتحقيق إدارة مستدامة وعادلة للموارد المائية المشتركة؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن أزمة المياه بين العراق وتركيا تمثل عاملاً مؤثراً في تشكيل طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، اذ أدى تراجع التدفقات المائية الناتج عن السياسات التركية إلى تعميق الضغوط على الأمن المائي العراقي، وانعكس ذلك في توترات سياسية واختلالات اقتصادية داخلية متزايدة.

منهجية الدراسة

تنوعت مناهج الدراسة في هذا البحث تبعا لتقسيم محاور البحث والدراسة، فتم استخدام المنهج الوصفي لوصف الاطار العام لازمة المياه بين العراق وتركيا، وبيان الاهمية الاستراتيجية والجغرافية لنهري دجلة والفرات، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل الاثار السياسية والاقتصادية لازمة المياه بين البلدين، وتم استخدام المنهج الاستنباطي الاستنتاجي لاستنتاج الحلول والمعالجات وسبل المعالجة واثارها على العراق.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة الى ثلاث محاور رئيسة، فضلا عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات، جاء المحور الاول بعنوان الاطار العام لازمة المياه بين العراق وتركيا، وقد قسم هذا المحور الى ثلاث نقاط اساسية وهي:اولاً الاهمية الجغرافية والاستراتيجية لمياه نهري دجلة والفرات، وثانياً: السياسات المائية التركية، وثالثاً: الاطار القانوني والدولي. اما المحور الثاني بعنوان الاثار السياسية لازمة المياه بين العراق وتركيا، وقد قسم الى ثلاث نقاط كذلك وهي: اولاً انعكاسات الازمة على العلاقات الثنائية، ثانياً: المياه كأداة ضغط سياسي، وثالثاً: البعد الاقليمي والدولي. وجاء المحور الثالث تحت عنوان الاثار الاقتصادية وسبل المعالجة، الذي قسم كذلك الى اولاً:الانعكاسات الاقتصادية المباشرة، وثانياً: الاثار الاقتصادية الغير مباشرة، وثالثاً: الحلول والمعالجات المقترحة.

المحور الاول: الاطار العام لأزمة المياه بين العراق وتركيا

تعد ازمة المياه من ابرز القضايا الاقليمية المرتبطة بأدارة الموارد المائية، لاسيما في ظل اعتماد العراق على نهري دجلة والفرات. ولهذا قد قسم هذا المحور الى ثلاث تفرعات محورية وهي: الاهمية الجغرافية والاستراتيجية لمياه نهري دجلة والفرات، والسياسات المائية التركية، والاطار القانوني والدولي لتقاسم المياه.

اولاً : الاهمية الجغرافية والاستراتيجية لمياه نهري دجلة والفرات

تنبع الأهمية الجغرافية لمياه نهري دجلة والفرات من حقيقة جوهرية مفادها أن هذين النهرين لا يمثلان مجرد مورد مائي طبيعي، بل يشكلان الإطار المكاني الذي تأسست ضمنه مقومات الحياة المنظمة في العراق. فالبنية السكانية، والامتداد الزراعي، وتمركز المدن، وأنماط الاستقرار البشري، جميعها ارتبطت تاريخياً بوادي دجلة والفرات، الأمر الذي جعل من الماء عنصراً منشئاً للمجال الجغرافي العراقي، وليس مجرد مورد داعم

له. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة أهمية النهرين لا ينبغي أن تحصر في بعدها الهيدرولوجي، بل يجب أن تفهم ضمن سياق أشمل يتصل بوظيفة الماء في تشكيل المجال الحيوي للدولة والمجتمع[١]ويظهر البعد الجغرافي لهذين النهرين بوضوح في أن معظم النشاط الزراعي التقليدي والحديث في العراق نشأ في المناطق التي تتوافر فيها إمكانية الاستفادة المباشرة من مياههما، ولا سيما في السهل الرسوبي، اذ تركزت عبر التاريخ الكتل السكانية والأنشطة الاقتصادية الأكثر استقراراً، وهذا الارتباط بين الماء والمجال الجغرافي أنتج حالة من الاعتماد البنيوي؛ بمعنى أن توازن المكان العراقي ظل مرتبطاً بدرجة كبيرة باستمرار تدفق المياه وانتظامها. وعليه، فإن أي تراجع في مناسيب دجلة والفرات أو اضطراب في تدفقاتهما لا يعد متغيراً فنياً محدود الأثر، بل يمثل تحولاً يطال البنية المكانية للسكان والإنتاج والخدمات[٢]أما من الناحية الإستراتيجية، فإن أهمية مياه دجلة والفرات تتجاوز البعد التنموي إلى مستوى الأمن الوطني الشامل، لأن المياه في الحالة العراقية ترتبط مباشرة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فالعراق، بوصفه دولة تعتمد بدرجات كبيرة على الموارد المائية العابرة للحدود، يجد نفسه أمام معادلة حساسة يكون فيها الأمن المائي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي. فالمياه هنا ليست فقط مورداً للشرب أو للزراعة، وإنما تدخل في صميم قدرة الدولة على حماية مجتمعها من أزمات الغذاء، وتدهور البيئة، وتراجع الإنتاج، واتساع الضغوط الاجتماعية الناجمة عن الندرة[٣]وتتعاظم هذه الأهمية الإستراتيجية بسبب الموقع الجغرافي للعراق باعتباره دولة مصب، في حين تتركز المنابع الرئيسة للنهرين خارج حدوده، وهذه الحقيقة الجغرافية تمنح ملف المياه بعداً سياسياً واضحاً، لأن التحكم بمصادر الإمداد المائي أو بتنظيم تدفقاته ينعكس مباشرة على قدرة العراق في إدارة موارده الداخلية. ومن ثم فإن المياه تتحول من مورد طبيعي إلى متغير مؤثر في العلاقات الإقليمية، بما يجعلها جزءاً من توازنات القوة بين دول الحوض. وبهذا المعنى، فإن دجلة والفرات لا يمثلان فقط شريانين مائيين، بل يشكلان مجالاً للتفاعل بين الجغرافيا والسياسة والمصلحة الوطنية[٤]كما تتجلى الأهمية الإستراتيجية لمياه النهرين في تأثيرها المباشر في البنية الاقتصادية للدولة، ولاسيما في القطاع الزراعي الذي يرتبط وجوده واستمراره بتوافر المياه السطحية. فكل تراجع في الإيرادات المائية يقود بصورة أو بأخرى إلى تقليص المساحات المزروعة، وانخفاض الإنتاج، وتزايد الضغط على الموارد البديلة، فضلا عن انعكاساته على الأمن الغذائي. ولا يقف الأمر عند حدود الاقتصاد الزراعي، بل يمتد إلى إضعاف قدرة الدولة على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدينة، الأمر الذي قد يفضي إلى هجرات داخلية واختلالات اجتماعية متزايدة[٥].

ثانياً: السياسات المائية التركية

تستند السياسة المائية التركية إلى رؤية تنموية واستراتيجية ترى في المياه مورداً سيادياً واقتصادياً وأداةً لإعادة تشكيل التوازنات الداخلية والإقليمية، وفي هذا الإطار، لا تنحصر أهداف تركيا في مجرد تأمين مياه الشرب أو الري، بل تمتد إلى تعظيم العائد الاقتصادي من المياه، وزيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية، وتوسيع الزراعة المروية، وتقليص الفوارق التنموية بين الأقاليم، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ورفع القدرة التفاوضية لتركيا في قضايا الأنهار العابرة للحدود. ويؤكد الخطاب التركي الرسمي أن استغلال المياه ينبغي أن يتم وفق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول مع الحفاظ على حق الدولة في تنمية مواردها داخل إقليمها[٦]وتزداد أهمية هذه الأهداف إذا أخذنا في الاعتبار أن تركيا لا تعد دولة غنية مائياً وفق المؤشرات الحديثة؛ إذ تشير وثيقة رسمية تركية صدرت حديثا إلى أن حصة الفرد من المياه بلغت ١٣٠٨ متراً مكعباً سنوياً عام ٢٠٢٤، وهو مستوى يضع تركيا ضمن نطاق الضغط أو الإجهاد المائي. كما تذهب تقارير دولية حديثة إلى أن الزراعة ما تزال تستحوذ على النسبة الأكبر من استخدام المياه العذبة في تركيا، ما يجعل رفع كفاءة الري وإدارة الطلب المائي هدفاً مركزياً في السياسة المائية التركية المعاصرة[٧]ومن هذا المنطلق، اتجهت السياسة التركية في السنوات الأخيرة إلى الانتقال من منطق تعبئة الموارد المائية فقط إلى منطق رفع كفاءة استخدام المياه وإدارة الندرة[٨]. ويظهر ذلك بوضوح في وثيقة واستراتيجية كفاءة المياه وخطة العمل ٢٠٢٣–٢٠٣٣، التي حددت مساراً وطنياً لتحسين كفاءة استخدام المياه في القطاعات الحضرية والزراعية والصناعية، كما أشارت وثائق البنك الدولي إلى أن الاستراتيجية تستهدف رفع كفاءة الري من ٥٠٪ في ٢٠٢٣ إلى ٦٠٪ بحلول ٢٠٣٠، إلى جانب خفض الفواقد وتحسين الإدارة المؤسسية للمياه. وهذا يعني أن هدف تركيا لم يعد التوسع الأفقي فحسب، بل الجمع بين التوسع التنموي والإدارة الكفوءة للندرة المائية[٩].ومن جهة اخرى، يمثل مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف اختصارا بـ GAP التعبير الأوضح عن الأهداف الاستراتيجية للمياه في تركيا. وتعود جذور المشروع بصورته الحديثة إلى سبعينيات القرن العشرين، حين خطط له أساساً كمشروع لتنمية موارد الأرض والمياه في حوضي دجلة والفرات، ثم جرى دمج ١٣ مشروعاً رئيساً عام ١٩٧٧ ضمن إطار واحد حمل تسمية GAP، قبل أن يتحول بصورة رسمية إلى مشروع تنمية إقليمية متكامل مع إعداد المخطط الرئيسي عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد المشروع مقتصراً على السدود والري والطاقة، بل شمل أيضا قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتعليم والصحة والبنية التحتية الحضرية والريفية[١٠].جغرافياً، ينفذ المشروع في تسع ولايات تركية، كما موضح في خريطة رقم(١) هي: أدي يمان، باتمان، دياربكر، غازي عنتاب، كيليس،

ماردين، سعرد، شانلي أورفا، وشرناق. ووفق الموقع الرسمي للمشروع، تمثل هذه الولايات نحو ١٠.٨٪ من مساحة تركيا وسكانها في المتوسط، الأمر الذي يعكس الثقل الجغرافي والبشري للمشروع. كما تؤكد الإدارة الرسمية لـ GAP أن المشروع يعد أكبر وأعلى مشاريع التنمية الإقليمية كلفة في تاريخ الجمهورية التركية، وهو ما يفسر مكانته المركزية في التخطيط الاستراتيجي التركي طويل الأمد(١١).

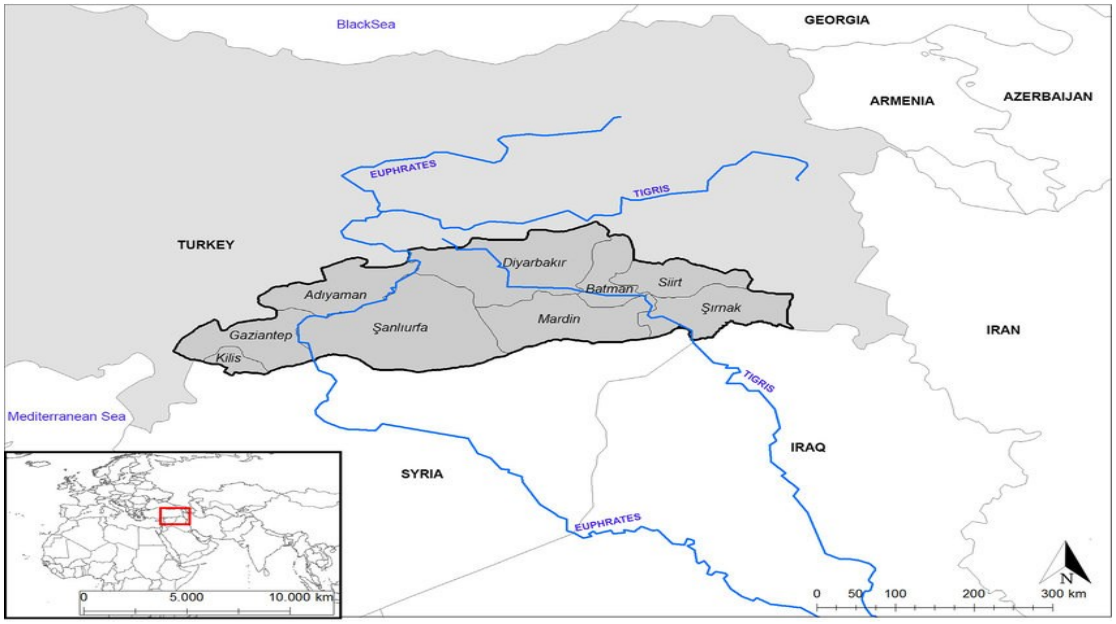

المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت، متوافر على الرابط:https://www.researchgate.net/figure/Map– أما من حيث البنية المائية والهندسية، فقد خطط لـ GAP منذ البداية ليشمل ٢٢ سداً و١٩ محطة كهرومائية، مع استثمارات ري تغطي ١.٨ مليون هكتار في حوضي الفرات ودجلة. وتذكر البيانات الرسمية أن القدرة المركبة المخططة لمحطات الطاقة الكهرومائية في إطار المشروع تبلغ ٧٤٧٦ ميغاواط، مع إنتاج سنوي مستهدف يقارب ٢٧ مليار كيلوواط/ساعة. وهذه الأرقام تكشف أن المشروع لم يكن مجرد برنامج ري زراعي، بل مشروعاً مركباً يربط بين الماء والطاقة والزراعة والتنمية الإقليمية في إطار استراتيجي واحد(١٢).وتبرز الأهمية التطبيقية للمشروع بصورة أكبر عند النظر إلى نسب الإنجاز. فبحسب البيانات الرسمية المنشورة عن نهاية عام ٢٠٢٣، كان المخطط في إطار خطة عمل GAP فتح ١,٠٥٧,٨٠٣ هكتار للري، وقد تم فعليا فتح ٦٦٣,٩١٩ هكتارا للري في حوضي دجلة والفرات حتى نهاية ٢٠٢٣، في حين كانت شبكات الري قيد الإنشاء في ٩٤,٧٠١ هكتار، وكانت ٢٩٩,١٩٣ هكتارا أخرى في مرحلة التخطيط. كما بلغت نسبة المشاريع الإروائية التشغيلية ٦٢.٨٪، ووصل طول القنوات الرئيسية المنجزة إلى ١,٤٩٦,٢٦٥ متراً. وهذه المؤشرات تدل على أن المشروع لم يبقِ في مستوى الطموح النظري، بل تحول إلى بنية مائية وتنموية واسعة ذات أثر مباشر في اقتصاد جنوب شرق تركيا وفي تدفقات المياه الإقليمية(١٣).

ومن هنا، يمكن القول إن GAP يجسد جوهر السياسة المائية التركية في ثلاثة مستويات مترابطة وهي(١٤):

١–المستوى الاقتصادي، إذ يستهدف رفع الإنتاج الزراعي وزيادة دخل المنطقة وتوفير مدخلات للصناعات الزراعية.

٢– المستوى الاجتماعي الإقليمي، من خلال تقليص التفاوت التنموي بين جنوب شرق الأناضول وبقية الأقاليم التركية، ورفع التشغيل وتحسين البنية الأساسية.

٣– المستوى الاستراتيجي الجيوسياسي، لأن المشروع يقوم في منطقة المنابع العليا لحوضي دجلة والفرات، ما يمنح تركيا قدرة مادية أكبر على تنظيم الجريان المائي واستخدام المياه كورقة قوة في علاقاتها مع دولتي المصب، العراق وسوريا.

ثالثاً: الاطار القانوني والدولي

أن الإطار القانوني والدولي لتقاسم المياه بين الطرفين لا يزال يعاني من غياب اتفاقيات ملزمة تضمن توزيعاً عادلاً وواضحاً لهذه المياه. ومن منظور القانون الدولي، يتمحور حول مبادئ أساسية تتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود، مثل مبدأ (الاستخدام المنصف والمعقول) الذي يضمن للدول المشاطئة حق الاستفادة من الموارد المائية المشتركة بما يتوافق مع احتياجاتها وأولوياتها التنموية، دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر كبير بالدول الأخرى. ينطوي هذا المبدأ على ضرورة تحقيق توازن بين المصالح المختلفة للدول المعنية، اذ لاتؤثر أي إجراءات أحادية الجانب سلباً على حقوق الدول الأخرى في الحصول على حصة عادلة من هذه المياه(١٥).كما ويعد مبدأ عدم التسبب في ضرر جسيم أحد المبادئ الأساسية

التي تحكم استخدام الموارد المائية العابرة للحدود، ووفقاً لهذا المبدأ، يجب على الدول أن تتجنب اتخاذ تدابير قد تسهم في تقليص تدفق المياه إلى الدول المجاورة بشكل يؤثر على بيئتها أو تنميتها الاقتصادية. هذا المبدأ يتطلب من تركيا، بوصفها الدولة المصدرة لمياه دجلة والفرات، التعاون مع العراق في تنظيم استخدام هذه المياه، بما يضمن عدم التأثير السلبي على أمنه المائي وحقوقه السيادية[١٦]ورغم تأكيد هذه المبادئ في القانون الدولي، فإن واقع الأزمة المائية بين العراق وتركيا يعكس ضعف الإطار القانوني والغياب المستمر لاتفاقيات ملزمة. حتى الفترة الحالية، وبالرغم من وجود محاولات للتعاون بين الجانبين، مثل الاتفاق الإطاري الموقع عام ٢٠٢٤، إلا أن هذه الاتفاقات تبقى غير ملزمة قانونياً ولا تشمل اليات محددة لضمان حقوق العراق في الحصول على حصص ثابتة من المياه. إن عدم التوصل إلى اتفاقية قانونية ملزمة يعد عقبة رئيسة في تطور العلاقات المائية بين البلدين، ويترك القضية ضمن إطار التفاهمات السياسية التي تتسم بعدم الاستمرارية وعدم الالتزام[١٧].ومن هنا يمكن القول، ان بناء السدود التركية، في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول، أحد العوامل المسببة للقلق في العراق، اذ إن هذه المشاريع تؤثر بشكل مباشر على حجم المياه المتدفقة إلى العراق، مما يزيد من تعقيد المشكلة المائية. وفي هذا السياق، يبرز ضعف الآليات القانونية الدولية التي من المفترض أن تحكم مثل هذه المشاريع، اذ تفتقر العلاقة بين العراق وتركيا إلى آلية تحكيم دولي فعالة يمكن أن تحسم الخلافات المائية بين البلدين.

المحور الثاني: الاثار السياسية لأزمة المياه بين العراق وتركيا

شكلت ازمة المياه ورقة ضغط في الاستراتيجية التركية تجاه العراق ولاسيما في المفاوضات الثنائية بين الطرفين، كما عززت هذه الازمة من تعقيد المشهد السياسي الداخلي في كيفية ادارة الموارد المائية وتأثيراتها على الاستقرار السياسي في العراق. وقد قسم هذا المحور الى انعكاسات الازمة على العلاقات الثنائية، والمياه كأداة ضغط سياسي، والبعد الاقليمي والدولي لازمة المياه.

اولاً: انعكاسات الازمة على العلاقات الثنائية

أدت السياسات التركية في إدارة موارد نهري دجلة والفرات إلى تحول المياه من قضية تقنية إلى موضوع جوهري في العلاقة الثنائية، مؤثراً في التعامل السياسي بين البلدين. وكانت تقلصات معدلات تدفق المياه بسبب مشروعات السدود التركية في إطار برنامج تنمية جنوب شرق الأناضول، عاملاً ضاغطاً على قدرة العراق في تلبية احتياجاته المائية الأساسية، مما دفع الجهات السياسية العراقية إلى تظهير القضية على أنها مسألة سيادة وطنية وأمن مائي. وقد انعكس ذلك في الخطاب السياسي الرسمي والإعلامي العراقي عبر التأكيد على ضرورة اشتراط مبادئ العدالة في توزيع المياه، وفي المطالبة بتثبيت حقوق العراق المائية ضمن أطر قانونية ملزمة تعزز من موقف بغداد في المفاوضات الثنائية[١٨]من جهة اخرى، اتخذت تركيا موقفاً يعكس فهمها لمفهوم السيادة على الموارد الطبيعية، معتبرة أن سياساتها المائية جزء لا يتجزأ من خطتها التنموية الداخلية، وأن إدارة موارد الأنهار التي يتواجد منبعها داخل أراضيها يخضع لاعتبارات التنمية الاقتصادية واحتياجاتها الوطنية. وقد أسهم هذا الإطار في تشكيل رؤية تركية ترى في ان أي اشتراطات ملزمة لتقاسم المياه تدخلاً في سيادتها، مما حد من قدرة العراق على فرض رؤيته المائية ضمن مفاوضات ثنائية متوازنة. وقد ساهم هذا الاختلاف في المواقف في تعقيد مسار حوار المياه بين البلدين، وأظهر فروقاً في الأهداف بين رؤية العراق القائمة على حماية حقوقه المائية ودفع التعاون، ورؤية تركيا الساعية إلى توسيع هامش إدارتها للموارد[١٩]كما أن أزمة المياه لم تظل محدودة في بعدها الثنائي فحسب، بل حفزت على ظهور عناصر سياسية أخرى تتداخل مع الملف، بما في ذلك السياق الداخلي العراقي الذي وظف القضية في جوانب من الخطاب السياسي الوطني، والإقليم الذي تشكل فيه موارد المياه أحد عناصر التنافس الاستراتيجي. وقد أدى ذلك إلى أن يشكل ملف المياه جزءاً من محاور التفاوض في الاجتماعات الدبلوماسية الرسمية، بل إنه في كثير من الأحيان يقدم كأولوية قبل غيره من ملفات التعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار والأمن[٢٠]وفي هذا السياق، تبين أن التوترات المائية أثرت في منحنى العلاقات الثنائية بين بغداد وأنقرة، اذ انخفض مستوى التنسيق في بعض الفترات، وتراجع التفاهم بشأن ملفات أخرى، مما يعكس ارتفاع درجة الحساسية التي اكتسبها ملف المياه. وقد أدى ذلك إلى إضعاف فرص التوصل إلى تفاهمات أوسع نظراً لأن أي تقدم في قضايا اقتصادية وسياسية عابرة كان يتوقف في كثير من الأحيان على مدى التقدم في حل القضية المائية أو الحد من تعميقها. وبالتالي، استطاعت أزمة المياه أن تعيد تشكيل أولويات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، من حيث السعي إلى تأمين الحقوق المائية كجزء أساسي من أي حوار سياسي شامل[٢١].

ثانياً: المياه كأداة ضغط سياسي

تستخدم تركيا المياه كأداة ضغط في السياسة الخارجية، اذ تمتلك تركيا قدرة كبيرة على التحكم في تدفق مياه نهري دجلة والفرات عبر مشاريعها، التي تشمل بناء سدود عملاقة على هذين النهرين. وتعد تركيا من الدول العليا في حوض النهرين، مما يمنحها نفوذاً استراتيجياً في مفاوضاتها مع العراق ودول أخرى في حوض النهر. ومن خلال هذه السيطرة، يمكن لتركيا توجيه السياسة المائية بما يخدم مصالحها الداخلية، وفي نفس الوقت

استخدامها كأداة ضغط على العراق لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية[٢٢].وعلى الرغم من وجود اتفاقيات موقعة بين العراق وتركيا بشأن تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات قد بقي غير فعال في العديد من الأحيان، اذ تؤدي المشروعات المائية التركية إلى تقليل كميات المياه المتدفقة إلى العراق، مما يفاقم من الأزمات المائية في هذا البلد. وقد أظهرت التجارب السابقة أن العراق يجد نفسه في موقف تفاوضي ضعيف، اذ تبقى تركيا في موقع قوة يمكنها من التحكم بالمياه التي تعد عنصراً أساسياً في الأمن الوطني للعراق[٢٣].ويعد هذا الصراع المائي بين البلدين أكثر من مجرد مشكلة بيئية، بل هو مسألة استراتيجية ذات أبعاد سياسية وجيوستراتيجية. فالمياه في هذا السياق لا تعد فقط مورداً طبيعياً، بل سلاحاً ناعماً تستخدمه تركيا للضغط على العراق، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن العراق حاول البحث عن حلول دبلوماسية عبر المفاوضات مع تركيا، إلا أن هذه الحلول تبقى محدودة التأثير بسبب التفاوت الكبير في القوة السياسية والاقتصادية بين البلدين[٢٤].كما وان تركيا استخدمت المياه في العديد من الأحيان كوسيلة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية على حساب العراق. من خلال هذه السياسة، تضمن تركيا الحصول على تنازلات أو مزيد من التعاون من قبل العراق في قضايا أخرى. وعليه، فإن التحكم في الموارد المائية يعد أداة رئيسة في السياسات التركية تجاه العراق، والتي تجعل المياه عنصراً رئيساً في العلاقات الثنائية بين البلدين[٢٥].

ثالثاً: البعد الاقليمي والدولي

بحسب تقارير المجلس الوزاري العربي للمياه ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، يعاني العراق من انخفاض مستمر في حجم المياه المتدفقة إليه، اذ كانت حصة العراق من المياه في السبعينات تصل إلى نحو ٧٠ مليار متر مكعب سنويا من نهري دجلة والفرات، ولكن هذا الرقم انخفض بشكل كبير إلى ٤٠ مليار متر مكعب سنويا في العقدين الأخيرين. ويشكل هذا التراجع في حصة العراق من المياه تحديا كبيرا، لاسيما وأنه يعتمد على هذه المياه بشكل رئيسي في الزراعة والري، ووفقا للبيانات، يقدر حوالي ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في العراق تعتمد على مياه نهري دجلة والفرات، مما يضع القطاع الزراعي في العراق في خطر بالغ بسبب نقص المياه[٢٦]وفي هذا السياق، كانت سوريا شريكاً أساسياً في إدارة مياه الفرات منذ فترة طويلة. ففي عام ١٩٨٧، تم توقيع اتفاق بين تركيا وسوريا بشأن تقسيم مياه نهر الفرات، اذ كان الاتفاق ينص على توزيع المياه بين الدول الثلاث: تركيا تحصل على ٥٠٠ متر مكعب من المياه سنويا، وسوريا بمقدار ٥٠٠ متر مكعب أيضا، والعراق بمقدار ٥٨ مليار متر مكعب. ولكن في ظل الازمة السورية منذ عام ٢٠١١، توقفت سوريا عن لعب دورها التقليدي في التنسيق مع تركيا والعراق بشأن المياه، مما جعل العراق في مواجهة مباشرة مع تركيا من دون دعم أو تنسيق إقليمي فعال[٢٧]كما أن سوريا بسبب النزاع المستمر، لم تتمكن من لعب دور فاعل في حل هذه المشكلة، بل على العكس، أصبح النزاع في سوريا أحد الأسباب التي تعقد من إيجاد حلول لهذا الصراع الإقليمي حول المياه[٢٨]اما على الصعيد الدولي، رغم المحاولات العديدة من قبل الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية للتدخل في الأزمة، فإن الدور الدولي في حل هذه القضية بقي ضعيفا للغاية. فحتى عام ٢٠٢١، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت تقريرا يوصي بتفعيل الحوار بين الدول الثلاث، إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن حلول ملموسة. ووفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في ٢٠١٨، فإن العراق وتركيا لم يتوصلا إلى اتفاق دائم بشأن قضية المياه، وأن أغلب الحلول كانت جزئية ولم تشمل تنفيذ آليات قانونية ملزمة[٢٩]ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٩، طلب العراق من مجلس الأمن الدولي التدخل في القضية، ولكن المجلس لم يتخذ أي إجراءات ملزمة، اذ أكدت الدراسات أن التنافس الإقليمي بين هذه الدول قد أدى إلى انسداد الأفق السياسي لحل هذه القضية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم يتمكنا من الضغط على تركيا للامتثال للمطالب العراقية بشأن تخصيص حصص عادلة من المياه[٣٠]من خلال ذلك، يظهر أن الأزمة مائية تمثل تحديا بالغ التعقيد في العلاقات الإقليمية، اذ بقي العراق في وضع ضعيف نتيجة لهيمنة تركيا على مصادر المياه. ومع غياب حل شامل وتعاون إقليمي فاعل، فإن الأزمة ستظل واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في المنطقة. إذا استمرت هذه الدول في موقفها، فإن الحلول البديلة قد تكمن في تحسين إدارة المياه داخل العراق، تعزيز التعاون مع دول أخرى مثل إيران، التي تشترك مع العراق في بعض الأنهار، أو تفعيل آليات تعاون إقليمي تتضمن ضمانات قانونية تضمن حقوق الدول في المياه.

المحور الثالث: الاثر الاقتصادي وسبل المعالجة

ادت هذه الازمة الى اثار وخسائر اقتصادية كبيرة في العراق، لاسيما في قطاع الزراعة والطاقة، واختلالات بيئية واجتماعية عديدة انعكست سلبا على الامن الوطني العراقي. وقد قسم هذا المحور الى: الانعكاسات الاقتصادية المباشرة، والاثار الاقتصادية الغير مباشرة، فضلا عن الحلول والمعالجات.

اولاً: الانعكاسات الاقتصادية المباشرة

تعد ازمة المياه من أبرز القضايا ذات البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد خلال العقد الأخير، وما قبل ٢٠٢٦. وقد أظهرت عدد من الدراسات الأكاديمية الدولية والإقليمية والإحصاءات الحديثة انخفاضاً كبيراً في الموارد المائية، كما تؤثر هذه الأزمة مباشرة في الزراعة، في زيادة التصحر، وفي الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بشكل عام. لذلك فلقطاع الزراعي في العراق يعتمد بصورة شبه كلية على مياه نهري دجلة والفرات، اللذين يعتبران المصدرين الرئيسيين للمياه السطحية داخل البلاد. ففي عام ٢٠٢٢، بلغ استهلاك المياه في العراق نحو ١٧.٣١ مليار متر مكعب، ويمثل القطاع الزراعي نحو ٧٣ % من مجموع الاستهلاك الوطني، ما يدل على ثقل الزراعة في استخدام الموارد المائية المتناقصة. لكن إعادة توزيع هذه المياه واستهلاكها لا يتسم بالكفاءة، إذ تظل غالبية الأراضي ما تزال تعتمد أنظمة ري تقليدية وغير فعالة مما يؤدي إلى نسبة هدر مرتفعة[٣١]ومن هنا فالإحصاءات الاخيرة تشير إلى تراجع خطير في المخزون المائي الكلي داخل البلاد؛ ففي منتصف ٢٠٢٥ أعلنت مصادر متخصصة أن الاحتياطي المائي في العراق وصل إلى أدنى مستوياته خلال أكثر من ٨٠ سنة، اذ انخفض من نحو ١٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٤ إلى حوالي ١٠ مليار متر مكعب في منتصف ٢٠٢٥ [٣٢]. كما أفادت تقارير أخرى أن الاحتياطات تراجعت من نحو ٦٠ مليار متر مكعب في ٢٠٢٠ إلى أقل من ٤ مليار متر مكعب في أواخر ٢٠٢٥، وهو ما ينبئ بتراجع حاد في المخزون الذي يعتمد عليه القطاع الزراعي[٣٣]. وفي السياق ذاته، أدت هذه الانخفاضات إلى تأثيرات سلبية ملموسة على المحاصيل الزراعية والاستقرار الاقتصادي للمجتمع الريفي. هنالك دراسة إحصائية حديثة أجريت في جامعات عراقية حول تأثير شح المياه على التنمية الزراعية في العراق توصلت الى أن زيادة كمية المياه المتاحة كان لها تأثير إيجابي مباشر في زيادة المساحات المزروعة بـ ١٤١,١٢٩.٢ دونم لكل وحدة زيادة في توافر المياه، وأن زيادة ١٠٠٠ دونم من الأراضي المزروعة يرفع الإنتاج الزراعي بنحو ٠.٠٠٨٢١ وحدة إنتاج اقتصادي في النموذج المستخدم. في المقابل، فإن شح المياه يقلص المساحات المزروعة ويخفض قيمة الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس أثرًا اقتصاديًا مباشرًا وسلبياً على القطاع الزراعي [٣٤]. ولهذا تؤثر أزمة المياه على الأمن الغذائي الوطني. فقد أشارت دراسات عن الأمن الغذائي في العراق أن نقص المياه يسبب تراجعا في المساحات المزروعة وبالتالي انخفاضا في إنتاج الغذاء المحلي، مما يزيد من اعتماد العراق على الاستيراد لتغطية الاحتياجات الأساسية، لاسيما الحبوب الاستراتيجية. هذا الاعتماد المتزايد على الأسواق العالمية يعرِض الاقتصاد العراقي لتقلبات الأسعار العالمية، وهو تأثير غير مباشر لكنه جوهري في أبعاد الاستدامة الاقتصادية [٣٥]أزمة المياه في العراق تتصل أيضا بظاهرة التصحر التي ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة. تقرير عالمي يشير إلى أن أكثر من ٣٩ % من الأراضي الزراعية العراقية خرجت عن الخدمة بسبب نقص المياه وزحف الرمال، ما يعني فقدان مساحات واسعة كانت تنتج محاصيل أساسية سابقا[٣٦] .

ثانياً: الاثار الاقتصادية الغير مباشرة

أدى النقص الكبير في الموارد المائية إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ، وهو ما انعكس على سوق العمل في العراق. وفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام ٢٠٢٠، يعتمد حوالي ٣٠٪ من سكان العراق على الزراعة كمصدر رئيس للدخل. ومع تقلص الموارد المائية وتدني مستوى الإنتاج الزراعي، انخفضت المساحات المزروعة من ٧.٨ مليون هكتار في عام ٢٠١٠ إلى ٥.٥ مليون هكتار في عام ٢٠١٨، بحسب تقرير وزارة الزراعة العراقية[٣٧].ونتيجة لهذا التراجع في النشاط الزراعي، ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ في المناطق الريفية. دراسة أجرتها جامعة بغداد في عام ٢٠٢٠ أظهرت أن البطالة في المناطق الريفية ارتفعت إلى ١٨٪ مقارنة بـ ١٠٪ في المناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تسبب تراجع الأنشطة الزراعية في تقليص الفرص الوظيفية في القطاعات المرتبطة، مثل الصناعات الغذائية والكيميائية، مما فاقم من المشكلة[٣٨].وفي هذا السياق، تسببت ازمة المياه في زيادة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى. وتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لعام ٢٠١٩ أشار إلى أن ١.٢ مليون شخص هجروا داخلياً بسبب تدهور البيئة المعيشية، والتي تعد أزمة المياه أحد أبرز أسبابها. الهجرة الداخلية في العراق تتزايد في مناطق مثل البصرة والناصرية، اذ تأثرت هذه المناطق بشدة من قلة الموارد المائية[٣٩]. ازداد هذا الامر بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢، اذ أجبرت أزمة المياه حوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص في جنوب العراق على الهجرة إلى مناطق أكثر استقراراً في بغداد ومدن أخرى. هذه الهجرة تسببت في زيادة الضغط على البنية التحتية للمدن الكبرى، مثل تزايد الحاجة إلى الإسكان والخدمات الأساسية، مما رفع من تكاليف الحياة في هذه المدن بشكل كبير[٤٠].وأزمة المياه أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الكلي في العراق. القطاع الزراعي الذي يعد أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد العراقي شهد تراجعاً في إنتاجه، ما انعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي. وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١، فقد العراق حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في العقدين الأخيرين بسبب أزمة المياه[٤١]بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، ارتفعت واردات العراق من المواد الغذائية بنسبة ٣٠٪، في حين انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة ٢٥٪، وفقاً لتقرير

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. هذا التراجع في الصادرات وزيادة الواردات يعكسان تأثر العراق بشكل كبير بالأزمة المائية، مما رفع العبء على ميزانية الدولة وزاد من العجز التجاري[٤٢]إضافة إلى ذلك، يتطلب معالجة أزمة المياه استثمارات ضخمة في بناء وصيانة مشاريع المياه. ووفقاً لتقرير وزارة الموارد المائية العراقية، تضاعف الإنفاق الحكومي على مشاريع المياه من ٢.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢٠، ما يمثل حوالي ٢٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي. هذه الاستثمارات الكبيرة في مشاريع المياه تؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الأخرى، مما يعوق النمو الاقتصادي العام[٤٣].

ثالثاً: الحلول والمعالجات المقترحة

وفقاً لاتفاقية مياه الأنهار العابرة للحدود التي أبرمت في عام ١٩٩٧، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتعين على الدول المتشاطئة تقاسم المياه بشكل عادل بناءً على الاحتياجات المحلية، الوضع الجغرافي، والقدرة على الاستفادة من المياه. وهذه الاتفاقية تؤكد ضرورة التوصل إلى تفاهم دولي من خلال الحوار المستمر. ولكن من دون اتفاقية ملزمة بين العراق وتركيا، فإن استخدام تركيا للمياه في مشاريعها مثل مشروع جنوب شرق الاناضول ينعكس سلباً على تدفق المياه إلى العراق، ففي عام ٢٠٢٠، قلصت تركيا تدفقات المياه في دجلة بنحو ٣٠٪ مقارنة بمعدلات التدفق الطبيعية، ما أثر بشكل كبير على حوالي ١٥ مليون شخص في العراق[٤٤]ويعد العراق من بين أكثر الدول التي تعاني من إجهاد مائي، اذ أن نصيب الفرد من المياه في العراق عام ٢٠١٨ كان ١,١٠٠ متر مكعب سنوياً، وهو أقل بكثير من حد الأمان العالمي الذي حددته الأمم المتحدة وهو ١,٧٠٠ متر مكعب. وتشير التقديرات إلى أن مشاريع الطاقة الكهرومائية التي تقيمها تركيا على دجلة والفرات توفر حوالي ٢٢ مليار متر مكعب من المياه سنوياً للاستفادة في توليد الكهرباء والزراعة، وهو ما يعادل حوالي ٣٥٪ من احتياجات العراق المائية السنوية. في المقابل، يشهد العراق تدنياً مستمراً في مستوى مخزون المياه، اذ بلغ مخزون المياه في العراق في عام ٢٠٢٠ حوالي ٤٠ مليار متر مكعب فقط، مقارنة بـ ٦٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٣ [٤٥].من جهة اخرى، أن تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط قد تساهم في تقليل استهلاك المياه بشكل كبير اذ يتوقع أن يؤدي تطبيق تقنيات الري الحديثة إلى تقليص فاقد المياه بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالأنظمة التقليدية. ويساهم العراق حالياً بنسبة حوالي ٨٠٪ من استهلاك المياه في الزراعة، وهو ما يتطلب تحولاً إلى تقنيات أكثر كفاءة في استخدام المياه. فعلى سبيل المثال، نظام الري بالتنقيط يمكن أن يقلل من استهلاك المياه بمقدار ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في الزراعة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل الفاقد[٤٦]كما تتزايد الحاجة إلى إطار إقليمي مشترك لضمان استدامة الموارد المائية عبر الدول المتشاطئة. لاسيما إلى أن حوالي ٨٠٪ من مخزون المياه في حوض الفرات ودجلة يتقاسمها ثلاث دول (تركيا، سوريا، والعراق)، مما يعزز الحاجة إلى إنشاء منظمة إقليمية تحت إشراف الأمم المتحدة لحل النزاع بشأن حصة المياه. هذا التعاون يمكن أن يسهم في ضمان إدارة متكاملة وفعالة للمياه، ويؤدي إلى استقرار الأمن المائي في منطقة تعاني من تحديات امنية وسياسية، بالاضافة الى تحديات كبيرة بسبب النمو السكاني وتغير المناخ[٤٧].

الخاتمة والاستنتاجات

تظهر أزمة المياه بين العراق وتركيا خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥) طبيعة التداخل المعقد بين الموارد المائية والاعتبارات السياسية والاقتصادية في العلاقات البلدين. فقد برزت هذه الازمة بوصفها عنصراً حيوياً في بنية الأمن الوطني العراقي، ليس فقط من حيث تأمين الاحتياجات المائية، بل أيضاً لدورها في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل، أسهمت السياسات المائية في أعالي الحوض، ولا سيما مشاريع التحكم بالتدفقات، في إعادة تشكيل موازين القوة المائية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حجم الإمدادات الواصلة إلى العراق. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التحديات الداخلية المرتبطة بالإدارة المائية، وتزايد الضغوط على القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن بروز ملف المياه كعامل مؤثر في مسار العلاقات الثنائية. وبالرغم من بعض مظاهر التعاون، إلا أن غياب إطار قانوني ملزم وشامل ظل يمثل عائقاً أمام تحقيق إدارة مستدامة ومنصفة للموارد المشتركة. ومن هنا يمكن ان نصل الى استنتاجات عديدة وهي:

١–يمثل نهرا دجلة والفرات ركيزة أساسية للأمن المائي العراقي، مما يمنحهما بعداً استراتيجياً يتجاوز الاستخدامات التقليدية إلى اعتبارات السيادة والاستقرار.

٢–أدت سياسات إدارة المياه في دول المنبع إلى تقليص التدفقات المائية، وهو ما أسهم في تعميق العجز المائي في العراق.

٣–تحول ملف المياه إلى أداة ذات تأثير في التفاعلات السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا، بما يعكس غياب التوازن في المصالح المائية.

٤–أسهمت أزمة المياه في إضعاف القطاع الزراعي وتقليص الإنتاج المحلي، الأمر الذي زاد من الاعتماد على الاستيراد وأثر في مؤشرات الأمن الغذائي. وتعاني الإدارة المائية الداخلية من تحديات بنيوية، تشمل ضعف الكفاءة في استخدام الموارد وغياب التخطيط المتكامل.

٥-إن غياب اتفاقيات قانونية ملزمة لتنظيم تقاسم المياه المشتركة أسهم في استمرار حالة عدم اليقين والتوتر في العلاقات الثنائية.

وفي ضوء ذلك لابد لصانع القرار العراقي من المضي في العمل وفق رؤية وطنية تبنى على توصيات عديدة وهي:

١-العمل على بلورة سياسة مائية خارجية أكثر فاعلية، تستند إلى القانون الدولي للمجاري المائية، بهدف التوصل إلى اتفاقيات ملزمة وعادلة.

٢-تعزيز آليات التعاون الإقليمي عبر قنوات متعددة الأطراف، بما يسهم في بناء مقاربات تشاركية لإدارة الموارد المائية.

٣-تطوير منظومة الإدارة المائية داخلياً من خلال تحديث البنى التحتية واعتماد استراتيجيات قائمة على الكفاءة والاستدامة.

٤-إدماج التقنيات الحديثة في قطاع الري، بما يقلل من الفاقد المائي ويرفع من إنتاجية وتبني سياسات بديلة لتنويع مصادر المياه، مثل إعادة الاستخدام والمعالجة، بما يعزز القدرة على مواجهة الأزمات.

٥-تفعيل البعد الاقتصادي في التفاوض مع تركيا، عبر ربط المصالح التجارية والاقتصادية بملف المياه لتحقيق قدر من التوازن.

٦-تعزيز الوعي المؤسسي والمجتمعي بأهمية الإدارة الرشيدة للمياه، من خلال برامج توعوية وتشريعات داعمة.

قائمة المراجع

الكتب العربية والمترجمة

١-صاحب الربيعي، ازمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر، دار الحصاد، دمشق، ط١، ١٩٩٠، ص٥٧.

٢-نجلاء مرعي، الامن المائي العربي..التهديدات واليات المواجهة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٢١، ص٢٠١.

٣-سليمان عبد الله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ط١، ٢٠٠٤، ص١٠٦.

٤-صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٠، ص٢٦٦.

٥-سمير هادي سلمان، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، مؤسسة المعارف للمطبوعات، النجف الاشرف،ط١، ٢٠١٤، ص٦٥.

٦-عبد الهادي مجيد عبيد، ازمة المياه في العراق لعام ٢٠٢٥ تحديات واستراتيجيات في مواجهة الابتزاز التركي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٥، ص٥.

٧-مجموعة باحثين، قبل ان يدركنا الظمأ: ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الارض، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص٥٥.

المجلات والدوريات العلمية

١- احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٩، ٢٠١٩، ص٢.

٢- بوسكين سليم، انغام عادل حبيب، تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات، مجلة قضايا سياسية، العدد٧٦، ٢٠٢٤، ص٥١٥.

٣- حميد ياسر الياسري، مستقبل المياه العراقية في ظل المعطيات الجغرافية الاقليمية دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، مجلد ٢، عدد١١، ٢٠١٢، ص٩٦.

٤- سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية،مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد٥٩، ٢٠١٩، ص١١.

٥- سندس سرحان احمد، السياسة المائية التركية تجاه العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، العدد٣٥، ٢٠٢١، ص٦-٧.

٦- عبد الرزاق حمزة عبد الله، ازمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٩٩، ٢٠٢٤، ص٢٦٩.

٧- علي ياسين عبد الله، التوجهات الحديثة في الاستراتيجية المائية بين(العراق- تركيا سوريا)، مجلة جامعة ديالى، العدد٣٨، ٢٠٠٩، ص٤٣٥.

٨- فاضل عبد علي حسن، ازمة المياه واثرها في السياسة الدولية، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية، جامعة ذي قار، العدد٣٦، ٢٠٢١، ص٢٤٠.

٩- عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام ٢٠١١وافاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٨٠، ٢٠٢٥، ص٣٨٧.

١٠- هالة خالد حميد، اشكالية الامن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في اليات التعامل الامثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٦٥، ٢٠٢١، ص٢٣١.

١١- لعجال ليلى، ازروال يوسف، العلاقات المائية التركية- العراقية بين الصراع والتعاون، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد١١، ٢٠٢٢، ص١٨٤.

١٢- نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد٤٣، ٢٠١٠، ص١٥٥.

١٣- عبد الكريم داود، النزاع العراقي – السوري- التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبولتيكية، مجلة دراسات عربية، العدد٦٢، المجلد١١، ٢٠٢٣، ص٥٠.

١٤- احمد جاسم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار (سوريا والعراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد٢، ٢٠٢٠، ص٢٣١.

١٥- بسمة عبد المحسن سعيد، تأثير السياسة المائية التركية في ازمة المياه في العراق، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات، عدد خاص بمؤتمر بيروت العلمي الدولي الثاني ٢٩-٣٠ نيسان، ٢٠٢٤، ص١٠٢.

١٦- مريم طه عبود، بهرام سحابي، دراسة وتحليل اسباب نقص الموارد المائية في العراق واثرها على الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد٨٧، ٢٠٢٥، ص١٣٧.

١٧- رعد محمد ندا، جدوع شهاب احمد، قياس وتحليل اثر الموارد المائية على مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: الاقتصاد العراقي انموذجا، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية، العدد٦٩، ٢٠٢٥، ص ص١٥٠-١٥٢.

١٨- ندى سهيل سطام الدليمي، مشكلة المياه في العراق(تحليل المخاطر)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العدد١٤٣، ٢٠٢٤، ص١٨٤.

١٩- فراس خليل سلمان، تأثير العلاقات العراقية التركية على انخفاض مناسيب المياه وزيادة الهجرة في محافظة ذي قار، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد١، ٢٠٢٥، ص١٧٦.

٢٠- تغريد ابو تراب، ازمة المياه في العراق وابعادها الاقتصادية – مع اشارة خاصة الى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد٤، ٢٠٢١، ص١٢٥.

٢١- حسين عبد الواحد، جمعة مبارك عزيز، التبدد المائي وتأثيراتة على التنمية المستدامة في العراق، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، العدد١، ٢٠٢٥، ص٣٤.

٢٢- عبد الهادي مجيد عبيد، ازمة المياه في العراق لعام ٢٠٢٥تحديات واستراتيجيات في مواجهة الابتزاز التركي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

٢٣- مصطفى جاسم حسين، سلوى غضنفر حكمت، تحديات الامن المائي العراقي، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد٥٤، ٢٠٢٣، ص٦٨.

٢٤- بثينة حسيب سلمان، سارة عبد الرضا، السياسة المائية التركية واثر الحكومة العراقية للحد من نتائجها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، العدد٨٧، ٢٠٢٥، ص٨٢.

٢٥- علي صلاح شكر، دور المياه في التنمية الزراعية المستدامة في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الزراعية، كركوك، العدد١٤، ٢٠٢٣، ص١٤.

٢٦- سليم كاطع علي، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٩٩، ٢٠٢٤، ص١٢٤.

٢٧- حسين علي عران، احمد حامد علي، الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا (منظور جيوبولتيكي معاصر)، مجلة التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، المجلد٣، العدد١١، ص٢١١.

الرسائل والاطاريح الجامعية

١- فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣- ٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٤،ص١٠٣

٢- كمال عبد كشمر الطائي، ازمة المياه واثرها على الامن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتك)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٠، ص٩٧.

المراجع الالكترونية

١- صافي الياسري، مشروع (GAP) التركي نتائج خطرة على الحياه في العراق والمنطقة، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت، متوافر على الرابط: http://www.alshirazi.com/world/article/89.htm

٢- عبد الحسين شعبان، تركيا: مشروع الغاب للتحكم بمياه سوريا والعراق، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت، متوافر على الرابط: https://www.annabaa.org/arabic/print/28260

٣- ياس خضير ابراهيم، ازمة المياه واثرها في العلاقات العراقية التركية، صحيفة التأخي، بغداد، ٢٠٢٦، متوافر على الرابط: /https://altaakhi.net/2026/03/231943

٤- نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية في العراق: الاسباب وسبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، متوافر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/18052808012268

٥- المنظمة الدولية للهجرة في العراق، الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق، متوافر على الرابط: https://Iraq.iom.int/sites/g/files

المراجع الاجنبية

1- ACHREF CHIBANI, water politics in the tigris Euphrates Basin, at: https://arabcenterdc.org/resource/water-politics-in-the-tigris-euphrates-basin

2- MARWA ALI Hussen, The role of the Iraqi negotiator in activating water diplomacy… managing the water file with Turkey, The hnternational and political Journal, vol 64, 2025, ip243.

3- Mark Dohrmann, Robert Hatem, The impact of Hydro-politics on the Relations of Turkey, Iraq,and Syria, middle East journal, vol68, 2014, ip570.

4- Khalil Karim Muhmmed, Mahmood Baban, The Drying up of Iraq and the Kurdistan region: Astudy of Domestic challenges and transboundary water control, at: https://rudawrc.net/en/pdf/article/the-drying-up-of-iraq-and-the-kurdistan-region-a-study-of-domestic-chalenges-and-transboundary-water-control-2025-07-14

5- Eskander H. Ali,at.al, Measuring The impact of water scarcity on agricultural economic development in Iraq, stallion journal for multidisciplinary associated research studies, vol3, 2024,ip9.

هوامش البحث

[١] – احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٩، ٢٠١٩، ص٢.

[٢] – بوسكين سليم، انغام عادل حبيب، تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات، مجلة قضايا سياسية، العدد٧٦، ٢٠٢٤، ص٥١٥.

[٣] – حميد ياسر الياسري، مستقبل المياه العراقية في ظل المعطيات الجغرافية الاقليمية دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، مجلد ٢، عدد١١، ٢٠١٢، ص٩٦.

[٤] – صاحب الربيعي، ازمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر، دار الحصاد، دمشق، ط١، ١٩٩٠، ص٥٧.

[٥] – سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية،مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد٥٩، ٢٠١٩، ص١١.

[٦] – سندس سرحان احمد، السياسة المائية التركية تجاه العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، العدد٣٥، ٢٠٢١، ص٦-٧.

[٧] – بوسكين سليم، تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٩.

[٨] – نجلاء مرعي، الامن المائي العربي..التهديدات واليات المواجهة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٢١، ص٢٠١.

[٩] – عبد الرزاق حمزة عبد الله، ازمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٩٩، ٢٠٢٤، ص٢٦٩.

[١٠] – سليمان عبد الله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ط١، ٢٠٠٤، ص١٠٦.

[١١] – صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٠، ص٢٦٦.

[١٢] – علي ياسين عبد الله، التوجهات الحديثة في الاستراتيجية المائية بين(العراق– تركيا سوريا)، مجلة جامعة ديالى، العدد٣٨، ٢٠٠٩، ص٤٣٥.

[١٣] – صافي الياسري، مشروع (GAP) التركي نتائج خطرة على الحياه في العراق والمنطقة، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت، متوافر على الرابط:http://www.alshirazi.com/world/article/89.htm

[١٤] – عبد الحسين شعبان، تركيا: مشروع الغاب للتحكم بمياه سوريا والعراق، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت، متوافر على الرابط: https://www.annabaa.org/arabic/print/28260

[١٥] – سمير هادي سلمان، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، مؤسسة المعارف للمطبوعات، النجف الاشرف،ط١، ٢٠١٤، ص٦٥.

[١٦] – فاضل عبد علي حسن، ازمة المياه واثرها في السياسة الدولية، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية، جامعة ذي قار، العدد٣٦، ٢٠٢١، ص٢٤٠.

[١٧] – عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام ٢٠١١وافاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٨٠، ٢٠٢٥، ص٣٨٧.

[١٨] – هالة خالد حميد، اشكالية الامن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في اليات التعامل الامثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٦٥، ٢٠٢١، ص٢٣١.

[19] – ACHREF CHIBANI, water politics in the tigris Euphrates Basin, at: https://arabcenterdc.org/resource/water-politics-in-the-tigris-euphrates-basin

[٢٠] – لعجال ليلى، ازروال يوسف، العلاقات المائية التركية– العراقية بين الصراع والتعاون، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد١١، ٢٠٢٢، ص١٨٤.

[21] – MARWA ALI Hussen, The role of the Iraqi negotiator in activating water diplomacy… managing the water file with Turkey, The hnternational and political Journal, vol 64, 2025, ip243.

[٢٢] – حسين علي عران، احمد حامد علي، الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا (منظور جيوبولتيكي معاصر)، مجلة التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، المجلد٣، العدد١١، ص٢١١.

[23] – Mark Dohrmann, Robert Hatem, The impact of Hydro-politics on the Relations of Turkey, Iraq,and Syria, middle East journal, vol68, 2014, ip570.

[٢٤] – فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣– ٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٤،ص١٠٣.

[٢٥]– ياس خضير ابراهيم، ازمة المياه واثرها في العلاقات العراقية التركية، صحيفة التأخي، بغداد، ٢٠٢٦، متوافر على الرابط: https://altaakhi.net/2026/03/231943/

[٢٦] – للمزيد ينظر الى: نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد٤٣، ٢٠١٠، ص١٥٥.

[٢٧] – عبد الكريم داود، النزاع العراقي – السوري– التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبولتيكية، مجلة دراسات عربية، العدد٦٢، المجلد١١، ٢٠٢٣، ص٥٠.

[٢٨] – احمد جاسم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار (سوريا والعراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد٢، ٢٠٢٠، ص٢٣١.

[٢٩] – بسمة عبد المحسن سعيد، تأثير السياسة المائية التركية في ازمة المياه في العراق، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات، عدد خاص بمؤتمر بيروت العلمي الدولي الثاني ٢٩–٣٠ نيسان، ٢٠٢٤، ص١٠٢.

[٣٠] – كمال عبد كشمر الطائي، ازمة المياه واثرها على الامن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتك)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٠، ص٩٧.

[31] - Khalil Karim Muhmmed, Mahmood Baban, The Drying up of Iraq and the Kurdistan region: Astudy of Domestic challenges and transboundary water control, at: https://rudawrc.net/en/pdf/article/the-drying-up-of-iraq-and-the-kurdistan-region-a-study-of-domestic-chalenges-and-transboundary-water-control-2025-07-14

[٣٢] – مريم طه عبود، بهرام سحابي، دراسة وتحليل اسباب نقص الموارد المائية في العراق واثرها على الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد٨٧، ٢٠٢٥، ص١٣٧.

[٣٣] – للمزيد ينظر الى: رعد محمد ندا، جدوع شهاب احمد، قياس وتحليل اثر الموارد المائية على مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: الاقتصاد العراقي انموذجا، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية، العدد٦٩، ٢٠٢٥، ص ص١٥٠–١٥٢.

[34] -Eskander H. Ali,at.al, Measuring The impact of water scarcity on agricultural economic development in Iraq, stallion journal for multidisciplinary associated research studies, vol3, 2024,ip9.

[٣٥] – عبد الهادي مجيد عبيد، ازمة المياه في العراق لعام ٢٠٢٥ تحديات واستراتيجيات في مواجهة الابتزاز التركي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٥، ص٥.

[٣٦] – نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية في العراق: الاسباب وسبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، متوافر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180528080122682.html

[٣٧] – مجموعة باحثين، قبل ان يدركنا الظمأ: ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الارض، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص٥٥.

[٣٨] – ندى سهيل سطام الدليمي، مشكلة المياه في العراق(تحليل المخاطر)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العدد١٤٣، ٢٠٢٤، ص١٨٤.

[٣٩] – فراس خليل سلمان، تأثير العلاقات العراقية التركية على انخفاض مناسيب المياه وزيادة الهجرة في محافظة ذي قار، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد١، ٢٠٢٥، ص١٧٦.

[٤٠] – المنظمة الدولية للهجرة في العراق، الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق، متوافر على الرابط: https://Iraq.iom.int/sites/g/files

[٤١] – تغريد ابو تراب، ازمة المياه في العراق وابعادها الاقتصادية – مع اشارة خاصة الى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد٤، ٢٠٢١، ص١٢٥.

[٤٢] – حسين عبد الواحد، جمعة مبارك عزيز، التبدد المائي وتأثيراته على التنمية المستدامة في العراق، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، العدد١، ٢٠٢٥، ص٣٤.

[٤٣] – عبد الهادي مجيد عبيد، ازمة المياه في العراق لعام ٢٠٢٥تحديات واستراتيجيات في مواجهة الابتزاز التركي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٤٤] – مصطفى جاسم حسين، سلوى غضنفر حكمت، تحديات الامن المائي العراقي، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد٥٤، ٢٠٢٣، ص٦٨.

[٤٥] – بثينة حسيب سلمان، سارة عبد الرضا، السياسة المائية التركية واثر الحكومة العراقية للحد من نتائجها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، العدد٨٧، ٢٠٢٥، ص٨٢.

[٤٦] – علي صلاح شكر، دور المياه في التنمية الزراعية المستدامة في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الزراعية، كركوك، العدد١٤، ٢٠٢٣، ص١٤.

[٤٧] – سليم كاطع علي، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٩٩، ٢٠٢٤، ص١٢٤.